مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 27 أغسطس 2023

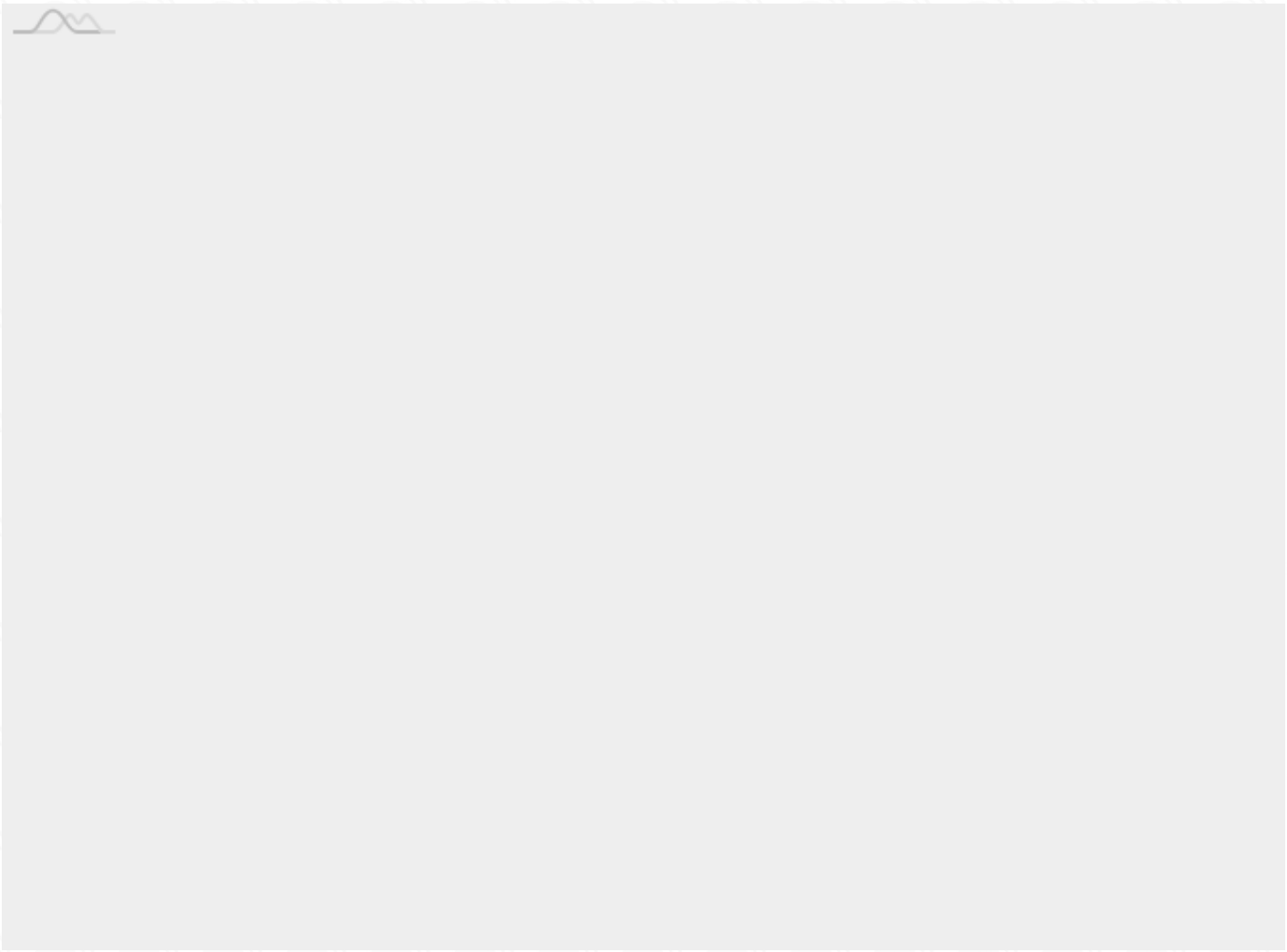

جيروزاليم بوست: اعتقال إسرائيلي في سيناء المصرية لحمله مجموعة رصاصات في حقيبته

(إقليمي ودولي . جيروزاليم بوست)

اهتمت صحيفة جيروزاليم بوست باعتقال السلطات المصري لشاب إسرائيلي في سيناء وذلك بعد العثور على رصاص في حقيبته وتمديد السلطات احتجازه 15 يوماً.

وقالت الصحيفة العبرية إن السلطات المصرية ألقت القبض على شاب إسرائيلي في شبه جزيرة سيناء المصرية هذا الأسبوع بعد العثور على رصاص كان يحمله في حقيبته.

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية مساء السبت أن سلطات إنفاذ القانون المصرية مددت اعتقاله لمدة 15 يوماً أخرى.

وقالت القنصلية الإسرائيلية في القاهرة وكذلك وزارة الخارجية الإسرائيلية إنهما على علم بالوضع وهما على اتصال بأسرته والسلطات المصرية المعنية لحل الوضع.

وأشارت الصحيفة إلى أن اعتقال الشاب الإسرائيلي جاء في أعقاب حادثة مماثلة في شبه الجزيرة، وهي وجهة سياحية شهيرة للإسرائيليين، عندما ألقت قوات الامن القبض على رجل إسرائيلي بعد شجار مع أحد السكان المحليين.

وكان الشجار قد اندلع بعد أن لف نفسه بعلم حركة حباد الحسيدية.

ونقلت صحيفة معاريف عن محامي الإسرائيلي قوله «كان من الممكن أن تكون عملية مرهقة وطويلة لولا الجهود الحثيثة التي بذلها القنصل في مصر ووزير الخارجية إيلي كوهين»، مضيفاً أنه سعيد لأن هذه هي الطريقة التي انتهى بها الأمر.

"الحركة المدنية": توصيات الحوار الوطني لم تتضمن مطالبنا الرئيسية

(سياسية . العربي الجديد)

أكدت "الحركة المدنية الديمقراطية" في مصر أن التوصيات التي صدرت عن إدارة الحوار الوطني لم تتضمن المطالب الرئيسية للحركة، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وأشارت الحركة، في بيان اليوم الأحد، إلى أن إدارة الحوار الوطني "قامت مؤخراً بنشر عدد من التوصيات التي تم رفعها لرئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بناء على الجلسات التي شهدتها 13 لجنة من لجان الحوار الـ19 في المحاور الرئيسية الثلاثة: السياسي والاقتصادي والاجتماعي".

وبحسب ما جاء في بيان الحركة، فإن التوصيات لم تتضمن كل ما تقدمت به أحزاب الحركة المدنية المشاركة في الحوار، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة بشكل عاجل لضمان بدء مرحلة جديدة تسعى للتعامل مع ما يواجه مصر من تحديات جسيمة".

وفي هذا السياق، لفتت الحركة في بيانها إلى "عدد من المطالب المهمة التي تقدمت بها الحركة في المحور السياسي، والتي لم تنعكس في التوصيات التي تم رفعها لرئيس الجمهورية، ومنها إطلاق سراح جميع سجناء الرأي الذين لم تثبت إدانتهم بأعمال عنف أو تخريب"، على حد وصف البيان.
كذلك شددت أحزاب الحركة على "ضرورة وقف سياسة القبض على المواطنات والمواطنين بسبب التعبير السلمي عن آرائهم في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام، وإطلاق حرية الرأي والتعبير بكافة الطرق والأساليب، وباستخدام جميع الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة، ورفع الحجب المفروض على المئات من المواقع الإخبارية وتلك التابعة لمنظمات حقوق الإنسان داخل وخارج مصر، وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لإجراء جميع الانتخابات القادمة في مصر (رئاسية وبرلمانية ومحليات) في أجواء من الحرية والنزاهة والشفافية، وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع للتنافس على الفوز بها، وفي مقدمتها الانتخابات الرئاسية".

كما أكدت الحركة في بيانها "ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية القادمة على أساس القوائم النسبية، التي تعكس الأوزان السياسية النسبية لجميع القوى والفعاليات السياسية، والتي تعد الأقرب إلى التطبيق الديمقراطي السليم".

وطالبت بإلغاء قانون الحبس الاحتياطي الحالي، و"الذي تم استحداثه إبان فترة الحكم المؤقت التي أدارها الرئيس عدلي منصور، والعودة إلى القانون القديم، والذي حدد فترة الحبس الاحتياطي بمدة أقصاها ستة أشهر، حتى لا يتحول الحبس الاحتياطي لعقوبة في حد ذاتها".

وطالب بيان الحركة أيضاً بـ"إطلاق حرية تشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المستقلة والسماح لجميع فئات المجتمع بتنظيم أنفسهم في أطر وأشكال ديمقراطية للدفاع عن مصالحهم".

وفيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، قال بيان الحركة إن "معظم التوصيات الصادرة تمثل توصيات جزئية وعمومية، وبعضها قد لا يلقى اتفاقاً كاملاً على أهميته.. هناك بالتأكيد توصيات عديدة أكثر أهمية ستأتي في محاور العدالة الاجتماعية، وأولويات الاستثمارات العامة، والدين العام وعجز الموازنة، والصناعة، ومحور التضخم وغلاء الأسعار (الذي لم تعقد له جلسة واحدة حتى الآن)".

وفي هذا السياق، طالبت الحركة المدنية بـ"الوقف الفوري لضخ المزيد من الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، وخاصة شبكات الطرق والكباري، وسرعة إنجاز واستكمال المشاريع المفتوحة عند حدودها الحالية"، قائلة إن "ما تم توجيهه لتلك المشاريع يفوق بكثير القدرة والطاقة المتاحة وأحدث خللاً هيكلياً في بنية التوازن الاستثماري".

كما طالبت الحركة بـ"توجيه المتاح من الاستثمارات الداخلية، والتي يمكن جذبها من الخارج نحو مجالات الإنتاج في المجال الزراعي والصناعي وإنتاج المعرفة والتكنولوجيات الدقيقة وتطوير صناعة السياحة، وذلك لخلق فرص عمل حقيقية، ولها صفة الاستمرارية للشباب، وبما يرفع من القيمة الكلية للناتج المحلي الإجمالي".

وشددت على "ضرورة طرح قضايا التضخم وأولويات الاستثمار وملكية الدولة للنقاش الموسع قبل رفع التوصيات الخاصة بها لرئيس الجمهورية".

إنهاء اعتصام مهجري رفح بعد وعود من الجيش المصري

(سياسية . العربي الجديد)

أنهى مئات المهجرين المصريين من مدينة رفح بمحافظة شمال سيناء شرقي البلاد، اليوم الأحد، اعتصامهم الذي بدأوه يوم الجمعة الماضية للمطالبة بالعودة إلى قراهم التي هجروا منها قبل سنوات.

وقالت مصادر قبلية لـ"العربي الجديد"، إن قوات الجيش والمخابرات أرسلت رسالة بواسطة عدد من مشايخ القبائل ونواب في مجلسي الشعب والشورى في سيناء مفادها أن إنهاء الاعتصام ضروري للدخول في مفاوضات.

وأضافت المصادر ذاتها أن المفاوضات المزمع عقدها في مقر الكتيبة 101 في مدينة العريش والتي تضم قيادة الجيش المصري والمخابرات الحربية ستفضي إلى عودة المهجرين تدريجياً إلى قراهم بدءاً من مطلع أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

وأوضحت المصادر ذاتها أن الأهالي قبلوا كفالة المشايخ لوعود الجيش والمخابرات مدة 50 يوماً فقط وهي الفترة اللازمة من وجهة نظر الجيش لـ"تطهير القرى من مخلفات الحرب على الإرهاب".
وكان مئات المهجرين المصريين من مدينة رفح قد أقاموا اعتصاماً مفتوحاً على أطراف مدينتهم، بعد رفض الجيش السماح لهم بالدخول إليها، فيما مر أكثر من ست سنوات على تهجيرهم تحت مظلة مكافحة الإرهاب.

وفي ظل طرد قوات الجيش المصري، مسنودة بمجموعات قبلية، تنظيم "ولاية سيناء" الموالي لتنظيم "داعش" الإرهابي قبل عام من سيناء، وبدء إجراءات تسليم أرض رفح لمستثمرين، استنفر الأهالي المهجرون للاعتصام والمطالبة بالعودة فوراً.

مدبولي: ندعم جهود جهاز تنمية المشروعات الصغيرة لتعزيز تنافسية الاقتصاد

(اقتصاد . أخبار اليوم)

ترأس اليوم الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، اجتماع مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
جاء ذلك بحضور حسن عبد االله، محافظ البنك المركزي، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية "عبر تقنية الفيديوكونفرانس"، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، و باسل رحمي رئيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
وأكد رئيس الوزراء حرص الحكومة على دعم الجهود التي يقوم بها الجهاز بهدف زيادة حجم المشروعات المتوسطة

والصغيرة ومتناهية الصغر، وريادة الأعمال، تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، ودمج تلك الجهود ضمن خطة الدولة لتعميق التصنيع الوطني وزيادة الصادرات، بهدف تعزيز قدرة وتنافسية الاقتصاد المصري.

وعرض باسل رحمي، تقريراً تناول جهود الجهاز خلال الفترة الماضية في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذا ريادة الأعمال، حيث استعرض نتائج أعمال الجهاز خلال العام الماضي 2022، موضحاً أنه تم تقديم الخدمات المالية لنحو 222 ألف مشروع، بتمويل بلغ 6.8 مليار جنيه، ساهمت في توفير 370 ألف فرصة عمل، إلى جانب تقديم عدد من الخدمات غير المالية تمثلت في قيد نحو 2900 مشروع بسجل الموردين بالجهات الحكومية، بإجمالي مناقصات 178 مليون جنيه، والتشبيك بالسلاسل التجارية لعدد 260 مشروعاً بقيمة مبيعات 6 ملايين جنيه، بالإضافة إلى تدريب 8200 متدرب ومتدربة في مجال ريادة الاعمال، وكذا التنسيق بشأن عقد صفقات تكامل B2B بين المشروعات، لعدد 240 صفقة بمبالغ قيمتها 29 مليون جنيه، بالإضافة إلى مساعدة رواد الأعمال في استخراج 3800 بطاقة ضريبية، و500 سجل تجاري، و13 ألف رخصة مؤقتة، و30 ألف شهادة تصنيف عبر إجراءات ميسرة وسريعة تدعم تلك المشروعات.

وأضاف رئيس الجهاز، أنه تم كذلك خلال عام 2022 تنظيم 140 معرضاً داخلياً، و7 معارض دولية، لافتاً إلى أن المعارض الداخلية شارك بها 3900 عارض، وبلغت قيمة مبيعاتها وتعاقداتها 270 مليون جنيه، فيما شهدت المعارض الدولية مشاركة 52 عارضاً، بقيمة مبيعات وتعاقدات بلغت 20 مليون جنيه، فضلاً عن توفير فرص تعاقدية من خلال معرض تراثنا لعام 2022 ومبيعات تقدر بنحو 120 مليون جنيه لأكثر من 1100 عارض.

ولفت باسل رحمي، إلى أن الجهاز ساهم أيضاً خلال العام 2022 بدور مهمٍ وفاعلٍ في جهود التنمية البشرية والمجتمعية، حيث قام بتمويل مشروعات بقيمة 320 مليون جنيه، أتاحت نحو 20 ألف فرصة عمل، فضلاً عن توظيف 2474 شاباً وشابة.

كما تناول رئيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بشكل خاص، نتائج أعمال الجهاز للفترة من يناير حتى يونيو 2023، مشيراً إلى أنها شهدت تقديم خدمات مالية لنحو 80 ألف مشروع، بتمويل بقيمة 1.2 مليار جنيه، ساهمت في توفير 117 ألف فرصة عمل، إلى جانب خدمات غير مالية، تضمنت قيد 1600 مشروع بسجل الموردين، بإجمالي قيمة مناقصات 80 مليون جنيه، بالإضافة إلى التشبيك بالسلاسل التجارية لنحو 120 مشروعاً بمبيعات 2 مليون جنيه، مع تدريب 5 آلاف متدرب ومتدربة في مجال ريادة الأعمال، وتنسيق صفقات تكامل B2B بين المشروعات لعدد 124 صفقة، بمبالغ قيمتها 10 ملايين جنيه، وكذا المساعدة في استخراج 2000 بطاقة ضريبية، و 350 سجلاً تجارياً، و 7 آلاف رخصة مؤقتة، و 9200 شهادة تصنيف.

وأضاف "رحمي" أن الفترة المشار إليها شهدت تنظيم 94 معرضاً داخلياً، و3 معارض دولية، موضحاً أن المعارض الداخلية شارك بها 1600 عارض، وبلغت قيمة مبيعاتها وتعاقداتها 120 مليون جنيه، فيما شارك بالمعارض الدولية 22 عارضاً، بقيمة مبيعات وتعاقدات نحو 3 ملايين جنيه، لافتاً إلى أن الجهاز ساهم في إطار الدور المجتمعي بتمويل مشروعات بقيمة 86 مليون جنيه، تتيح 1800 فرصة عمل وتوظيف 580 شاباً وشابة.

وتطرق باسل رحمي إلى محاور التوجهات المستقبلية لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للأعوام 2023/2027، مشيراً إلى أنها تتضمن تحديث الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وتفعيل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020، مع اتخاذ خطوات أكبر نحو التحول الرقمي عبر تفعيل المنصة الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلى جانب دعم الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية من خلال الخدمات المالية وغير المالية، وكذا تيسير إجراءات تأسيس الشركات، وتمويل المشروعات التي تستهدف ترشيد الواردات وزيادة الصادرات بالتعاون مع صندوق مصر السيادي، بالإضافة إلى التوسع في تنظيم المعارض الداخلية والخارجية للترويج للفرص الاستثمارية ومنتجات المشاريع، ووضع استراتيجية للتواصل الفاعل، والمضي نحو تحقيق الشمول المالي، والتركيز على مشروعات الاقتصاد الأخضر.

وشهد اجتماع مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مناقشة عددٍ من البُنود

ذات الصلة بنشاط الجهاز، حيث تم اعتماد القوائم المالية الخاصة بالجهاز بعد استعراض كافة المؤشرات المرتبطة بها، وذلك في إطار الحرص على مواصلة دوره في دعم وتمويل المشروعات بهدف النهوض بهذا القطاع الواعد.

المصريين الأحرار يستقبل طلبات عديدة للانضمام لحملته الشعبية لدعم الرئيس السيسي في الانتخابات الرئاسية

(سياسية . الأهرام)

أعلن حزب المصريين الأحرار عن استقبال العديد من طلبات الانضمام من شخصيات عامة ومجتمعية ونُخب على المستويات كافة، ضمن حملته الحزبية الشعبية للرئيس عبد الفتاح السيسي باعتباره مرشح "المصريين الأحرار" في ماراثون الرئاسة لفترة جديدة.
كما وجّه الدكتور عصام خليل، رئيس حزب المصريين الأحرار، بأولوية تكثيف دورات إعداد وتجهيز شباب الحملة الانتخابية سواءً من أبناء الحزب أو المُنضمين للحملة حديثًا علي متابعة الانتخابات الرئاسية والتعامل تحت ضغط، وأيضًا بدأت تجهيزات كافة مستلزمات غرفة العمليات المركزية ونظيرها فرعيًا.

ويُتابع المركز الإعلامي للحزب ووحدة الترجمة عن كثب كل ما يتعلق بالمرشح الرئاسي للحزب الرئيس عبدالفتاح السيسي، والرد علي كافة الادعاءات والمزاعم التي تروج لها أبواق مأجورة.

شدد رئيس الحزب علي أن الحملة الحزبية الشعبية تقف بالمرصاد أمام كافة التجاوزات، ولن تسمح بأي مساس بالأمن القومي للبلاد أوالنيل من رموزها بأي صورة، كما كلف وحدة البحث ومركز الدراسات العمل على متابعة وتفنيد ودحض كل الادعاءات التي يزعمها مرشحون محتملون أو جهات مدفوعة بغرض التشكيك في مرشحنا الرئاسي أو محاولة تفتيت وحدة الشعب المصري.

في سياق متصل، تعكف أمانات الشباب والمرأة والعمل الجماهيري مركزيًا وفرعيًا لتنفيذ آليات خطاب التوعية العامة علي الأرض، ومن خلال كافة المنصات المتاحة سواء باللقاءات المباشرة أو افتراضيًا، بالإضافة للعمل عقد لقاءات مكثفة.

يأتي ذلك في ضوء خطوات حملة حزب المصريين الأحرار التي بدأت 3 يوليو الماضي لدعم وتأييد واعتبار الرئيس عبدالفتاح السيسي، مرشح الحزب الرئاسي وذلك بعد إجماع الحزب في 30 يونيو، وإيمانًا بجهوده واتساقًا لرؤية الحزب مع مسارات جهوده علي الأصعدة كافة دوليًا وإقليميًا ومحليًا، ومضامين مشروعات قومية وغيرها من مسارات تتوافق تمامًا مع برنامج الحزب العام الذي وضع منذ تأسيسه، مُشددًا علي أن الحزب لن يدخر جهدا في دعم مرشحه الرئاسي بكل السُبل علي الصعيد الداخلي والدولي من خلال مُمثلي المصريين بالخارج.

انطلاق مفاوضات سد النهضة في القاهرة بمشاركة ممثلين عن مصر

والسودان وإثيوبيا

(سياسية . العربي الجديد)

انطلقت، صباح اليوم الأحد، في القاهرة، جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة، بمشاركة وفود التفاوض من مصر والسودان وإثيوبيا، وذلك على ضوء البيان الصادر في 13 يوليو/تموز الماضي عن لقاء القيادتين المصرية والإثيوبية في القاهرة على هامش قمة دول جوار السودان، والتنسيق مع جمهورية السودان.

وأكد وزير الري والموارد المائية المصري، هاني سويلم، في بيان رسمي صادر عن وزارته، أهمية التوصل إلى "اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، يراعى مصالح وشواغل الدول الثلاث"، مشدداً على أهمية "التوقف عن أية خطوات أحادية في هذا الشأن، وأن استمرار ملء وتشغيل السد في غياب اتفاق يعد انتهاكاً لاتفاق إعلان المبادئ الموقّع عام 2015".

كما أكد وزير الري المصري أن "مصر مستمرة في بذل أقصى الجهود لإنجاح العملية التفاوضية"، مشددا على "إيمان مصر بوجود العديد من الحلول الفنية والقانونية التي تتيح تلبية مصالح الدول الثلاث، والتوصل إلى الاتفاق المنشود".

يأتي ذلك بينما كشفت صور حديثة التقطت بالأقمار الصناعية "قرب انتهاء الملء الرابع لسد النهضة". ووضّحت الصور التي نشرتها مواقع إثيوبية أنه لم يتبق سوى 4 أمتار للوصول إلى منسوب الممر الأوسط في السد، حيث وصل المنسوب الحالي إلى 621 مترا، فيما بلغ ارتفاع الممر 625 مترا، وحجم الحصاد نحو 19 مليار متر مكعب من المياه.

وكان وزير الري المصري قد حذر قبل أيام من أن بلاده تقترب من "خط الشح المائي" بنصيب يقارب 500 متر مكعب للفرد سنوياً.

وأضاف سويلم، خلال جلسة ضمن فعاليات الأسبوع العالمي للمياه في العاصمة السويدية استوكهولم، أن مصر "تسعى لمواجهة الأزمة بطرق جديدة تعتمد على الطبيعة، وتنفيذ العديد من المشاريع الكبرى في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ومشروعات إحلال وتأهيل المنشآت المائية، ومشروعات الحماية من أخطار السيول، ومشروعات حماية الشواطئ".

يذكر أن المفاوضات بين الدول الثلاث متوقفة منذ إبريل/نيسان عام 2021، بعد عدة جلسات عقدت على مدار أيام في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية، فشلت في تحقيق أي تقدم نحو حل أزمة السد.
وصرح أحمد حافظ، المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، آنذاك، بأن المفاوضات "لم تحقق أي تقدم ولم تفض إلى اتفاق حول إعادة إطلاق المفاوضات، إذ رفضت إثيوبيا المقترح الذي قدمه السودان وأيدته مصر بتشكيل رباعية دولية، تقودها جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ترأس الاتحاد الأفريقي للتوسط بين الدول الثلاث".

وأكدت الخارجية المصرية أن إثيوبيا "رفضت كذلك خلال الاجتماع كافة المقترحات والبدائل الأخرى، التي طرحتها مصر وأيّدها السودان، من أجل تطوير العملية التفاوضية لتمكين الدول والأطراف المشاركة في المفاوضات كمراقبين من الانخراط بنشاط في المباحثات، والمشاركة في تسيير المفاوضات وطرح حلول للقضايا الفنية والقانونية الخلافية"، وذلك حسب الدبلوماسي المصري.

ويوم الأربعاء الماضي، قال مصدر دبلوماسي مصري إن دولة الإمارات، التي ترعى وساطة فنية بشأن أزمة السد بين مصر وإثيوبيا والسودان، "قدمت أخيراً تعهدات إلى القاهرة، بأنها ستقنع أديس أبابا بالشروع في مفاوضات السد قريباً،

من أجل الوفاء بالتعهدات التي جاءت في القمة الثنائية بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد الشهر الماضي".

وقال المصدر المصري إن القاهرة "أثارت هذا الملف مع المسؤولين في دولة الإمارات، على هامش المفاوضات التي جرت أخيراً بشأن الحصول على قرض بقيمة 500 مليون دولار، لتمويل عمليات شراء القمح، وهو الاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيراً على أن يتم التنفيذ عبر توريد شركة (الظاهرة) الإماراتية، للاحتياجات المصرية من القمح، سواء عبر الأراضي الزراعية المملوكة لها في منطقة توشكى، أو من الخارج".
وبحسب المصدر المصري، فإن القاهرة "تلقت أخيراً رداً من الإمارات، عقب اللقاء الذي جمع الرئيس الإماراتي محمد بن زايد، ورئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد، في أديس أبابا، بأن الأخير ليست لديه نية للتراجع عن تعهداته بشأن استكمال المفاوضات والتوصل إلى اتفاق خاص بعملية الملء، لكنه أرجع التأخر في انطلاق تلك المفاوضات إلى المستجدات الأمنية التي تمر بها بلاده أخيراً، وإعلان حال الطوارئ، في أعقاب الاشتباكات التي اندلعت في إقليم أمهرة بين قوات الجيش الوطني ومليشيات فانو".

وحول "الوساطة الإماراتية" في ملف سد النهضة على مدار السنوات الماضية، قال وزير الموارد المائية والري المصري السابق، محمد نصر الدين علام، في تصريح لـ"العربي الجديد"، إن "دولة الإمارات دخلت في وساطات لسنوات طويلة، ولكن دون فائدة حقيقية، إلا لصالح الطرف الإثيوبي".

/ moasher